

المثال التطبيقي عدد 02 : المحور الأول : الجنوب : مجال عالمي مترابط و متفاوت

الموضوع : دراسة وثائق :حول بلدان الجنوب

الوثيقة عدد01: مؤشرات بشرية واقتصادية حول دول الجنوب

المؤشرات	السنة	القيمة/النسبة
النسبة من سكان العالم	2021	% 83.3
الحصة من الناتج الداخلي الخام العالمي	2020	%40.6
معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالدولار	2022	6590
عدد البورصات ضمن العشرة الأولى في العالم	2020	4
الحصة من القيمة المضافة الصناعية	2019	% 43.1
نسبة الأمية لدى الكهول	2019	% 22.1
الحصة من الشركات عبر القطرية الـ 500 الأولى في العالم	2022	% 26
الحصة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2021	% 21
حصة المبادلات جنوب-جنوب من إجمالي المبادلات التجارية العالمية	2020	% 27
الحصة من الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا	2017	% 20
نسبة السكان دون 15 سنة	2018	% 28
الحصة من النفقات العالمية المخصصة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي	2020	% 40

المصدر: البنك العالمي – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية – مجلة fortune-مصادر أخرى

الوثيقة عدد 02: تطور مؤشرات الدين الخارجي ببلدان الجنوب

2020	2000	1990	1980	
8700	1773	1207	540	القيمة الجمالية للدين الخارجي بالمليار دولار
860	286	150	90	القيمة الجمالية لخدمة الدين بالمليار دولار

المصدر: إحصائيات البنك العالمي 2022

الوثيقة عدد 03 : العلاقات بين الشمال و الجنوب :



المصدر: Journal de l'alpha n°151 Février - Mars 2006

- الوثيقة 4 : المنظمات الدولية و التنمية بالجنوب

"....بإنشاء منظمة التجارة العالمية... اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وتعمل المنظمة، في إطاره، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي، الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية، ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة وبالرغم من رفع شعار تنظيم التجارة الدولية، والتركيز على أن من أهداف منظمة التجارة العالمية إحداث التنمية الاقتصادية في العالم، وبشكل خاص في الدول النامية والفقيرة، إلا أن الواقع العملي يؤكد أن المنظمة لم تكن سوى أداة أخرى من أدوات سيطرة الأقوياء، ذلك أن هذه المنظمة وقبلها اتفاقية الجات (GATT) قد ظلت تسيطر عليها البلدان الصناعية المتقدمة، التي كانت تقود المفاوضات... وتتعدد الآراء حول آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فثمة من يعزوها إلى عدم التكافؤ بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهناك من يرى أنها تعود في المقام الأول إلى تمكين الشركات عبر القارية من السيطرة على الساحة التجارية الدولية لمصلحتها ومصلحة دولها، على حساب البلدان النامية."

المصدر: المجلة الافريقية للعلوم السياسية، جمال مفتاح العماري- جامعة محمد الخامس الرباط.(بتصرف)

- أدرس الوثائق معتمدا الأسئلة التالية : (تقع الإجابة على كل سؤال على حده لا في شكل تحرير مستمر)
- 1- حدّد طبيعة الوثائق و موضوعها (2 نقاط)
- 2- عرّف بـ: (2 نقاط)
- خدمة الدين
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- 3- حول المعطيات الخاصة بتطور القيمة الجمالية للدين الخارجي الواردة في الوثيقة عدد 02 إلى رسم بياني في شكل منحني. (3 نقاط)
- 4- بين مظاهر التأخر الاقتصادي لدول الجنوب (3 نقاط)
- 5- اشرح عوامل هذا التأخر (4 نقاط)

الإصلاح :

- 1- طبيعة الوثائق وموضوعها:
- الوثيقة الأولى والثانية جدولان إحصائيان الأول ثابت والثاني تطوري، الوثيقة الثالثة رسم كاريكاتوري أما الوثيقة الرابعة فهي نص يتمثل في مقتطفات من مقال. تتناول هذه الوثائق مظاهر التأخر الاقتصادي لدول الجنوب وعوامله الاقتصادية والبشرية.
- 2- تعريف المصطلحات
- خدمة الدين: مجموع الأموال المتكوّنة من أصل الديون والفوائد التي يسدّها البلد المدين سنويًا إلى البلدان والهيكل الدولية المقرضة وإلى الدائنين الخواص.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: رؤوس أموال توظفها شركة عبر قطرية في بلد غير بلدها الأصلي على المدى الطويل أو المتوسط عبر شراء مؤسسة اقتصادية أو حصة من رأسمالها أو بيعت فروع لها.
- 3- رسم بياني: منحنى .

4- مظاهر التأخر الاقتصادي لدول الجنوب

تشكو دول الجنوب تأخرا اقتصاديا من مظاهره

ضعف القدرة الإنتاجية:

- محدودية حصة الجنوب من الناتج الداخلي الخام العالمي (حوالي 2/5) وهو ما يعكس محدودية قوته الإنتاجية (ضعف القيمة المضافة الحققة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية).
- محدودية نصيب الجنوب من القيمة المضافة الصناعية (أقل من 1/2) : يؤكد تخصصها في منتجات صناعية ذات قيمة مضافة ضعيفة أو متوسطة فمثلا لا يتجاوز نصيبها من الصادرات العالمية لصناعات التكنولوجيا العالية 1/5 سنة 2017 كما ترتبط هذه المنتجات المعملية في جزء هام منها بتوطن فروع الشركات عبر القطرية الغربية .

- نفوذ عالمي محدود جدا : - ضعف النفوذ التجاري : طرف هامشي في صادرات التكنولوجيا العالية

عمل من اقتراح الأستاذ محمد الرينشي

- و محدودية التبادل جنوب -جنوب الذي لا يمثل سوى 27 % من اجمالي المبادلات العالمية سنة 2020.
- ضعف النفوذ المالي: لا يتجاوز نصيبها من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر 1/5 الرصيد العالمي وهو ما يعكس محدودية قدرة اغلب بلدان الجنوب على استقطاب استثمارات هامة – عدم امتلاك بورصات عالمية (4 بورصات فقط ضمن العشرة الأولى في العالم سنة 2020).
- شركات عبر قطرية محدودة وعاجزة على المنافسة : 26 % (1/4) من الشركات عبر القطرية الخمسمائة الأولى في العالم .

- **ضعف القدرة على التحكم في التكنولوجيا** : - تأخر تكنولوجي و ضعف المساهمة في نفقات البحث العلمي والتطوير : 40 % في 2020.

5- عوامل التأخر الاقتصادي لدول الجنوب

يفسر التأخر الاقتصادي والاجتماعي لدول الجنوب بعوامل اقتصادية وأخرى بشرية

• عوامل إقتصادية : تتمثل في

- الهيمنة الاقتصادية لدول الشمال وتبعية دول الجنوب : (النص و الرسم الكاريكاتوري) هيمنة دول الشمال وشركاتها عبر القطرية و بورصاتها وبنوكها على اقتصادات دول الجنوب ودفعها نحو الانفتاح الاقتصادي و خوصصة مؤسساتها عبر توظيف المنظمات الدولية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة للضغط على دول الجنوب.
- تضررها من التقسيم العالمي للعمل (الرسم الكاريكاتوري) الذي فرض عليها التخصص في تصدير منتجات فلاحية و معملية ذات قيمة مضافة متوسطة و ضعيفة و مواد أولية ,منجمية و طاقية ذات اسعار محدودة و متذبذبة تتحكم فيها بورصات الشمال و هو ما عمق تدهور طرقي التبادل.
- تفاقم الديون التي تستنزف اقتصادات دول الجنوب و تكبل التنمية : تضاعف قيمة الدين الخارجي أكثر من 16 مرة خلال 38 سنة اذ ارتفع من 540 مليار دولار سنة 1980 إلى 8700 مليار دولار سنة 2020 و تضاعف خدمة الدين 9.5 مرة خلال نفس الفترة و بلغ 860 مليار دولار.

• عوامل بشرية معيقة للتنمية : تتمثل في

- وضع ديمغرافي مكبل للتنمية : ضخامة عدد السكان (اكثر من 4/5 سكان العالم) و فتوة المجتمعات (قراءة 1/3 السكان لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة) و بالتالي ارتفاع نسبة الاعالة في صفوف الشبان وهو ما يتطلب نفقات اجتماعية ضخمة لتلبية حاجياتها الأساسية من صحة و تعليم و غذاء : ضغط كبير على الموارد المالية على حساب الاستثمارات المخصصة للأنشطة المنتجة.
- رصيد بشري معيق للتنمية : دخل فردي محدود (6590 دولار في السنة) و سوق استهلاكية محدودة – يد عاملة ذات مستوى تكوين ضعيف و غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية (ارتفاع نسبة الامية لدى النشطين أكثر من 1/5) .